

المقاييس المرجعية : الإصلاحات الهيكلية الموافق عليها

الهدف	الهدف	القطاع المالي
أوت 2013	استقرار القطاع المالي	اعتماد مجلس الوزراء توجها استراتيجيا حول الدور المستقبلي للدولة في البنوك حسب النتائج الأولية لعملية تدقيق البنوك العمومية
أوت 2013	استقرار القطاع المالي	وضع تصور لنظام تقارير للبنوك، يغطي المسائل المحاسبية والمالية والمؤسسية
ديسمبر 2013	استقرار القطاع المالي	التفقد الشامل على المكان، على الأقل لبنك كبير، ومهمات نقدية لتقييم مخاطر القرض لـ4 بنوك أخرى
ديسمبر 2013	استقرار القطاع المالي	تقديم لمجلس إدارة البنك المركزي التونسي لدراسة اثر تغيير مؤشر السيولة ومطابقته مع المعايير الدولية
الهدف	الهدف	السياسة المالية العامة
أوت 2013	تقليل الفوارق وإرساء العدالة والتبسيط الجبائي	إعتماد مجلس الوزراء للإصلاح المتعلق بالضريبة على الشركات والذي يعلن عن تقارب بين ضريبة الشركات المقيمة وغير المقيمة، وعن تشخيص لإجراءات تعويضية حتى لا يكون لذلك تأثير على مستوى الموارد الجبائية
أوت 2013	تقليل منظومة دعم الطاقة	اعتماد أمر لوزارة الصناعة، يحدد قاعدة إحتساب جديدة للتعديل الآلي لأسعار المحروقات
أوت 2013	حماية الطبقات الاجتماعية الأكثر ضعفا	اعتماد مجلس الوزراء لبرنامج موجه للأسر المستهدفة بدقة، حول دعم مواد الطاقة
سبتمبر 2013	توسيع القاعدة الضريبية	توحيد التصرف والإستخلاص والمراقبة بالنسبة للشركات الكبرى، على مستوى إدارة الشركات الكبرى
ديسمبر 2013	تقليل المخاطر الجبائية	استكمال تدقيق الشركة التونسية للكهرباء والغاز STEG والشركة التونسية لصناعات التكرير STIR
الهدف	الهدف	السياسة النقدية والصرف
أوت 2013	تعميق آلية قنوات تمرير السياسة النقدية	إصدار منشور من البنك المركزي التونسي يعلن عن خصم من مبلغ كل قرض يتم استعماله كمقابل لإقتراضات البنوك من السوق النقدية في إطار عمليات إعادة التمويل
أوت 2013	تعميق آلية قنوات تمرير السياسة النقدية	الرفع إلى ما لا يقل عن 10%، لكل بنك، لنسبة القروض المضمونة بسندات عمومية من مجموع القروض في إطار اللجوء إلى عمليات إعادة التمويل
أكتوبر 2013	أكثر مرونة لسعر الصرف	إرساء منظومة الكترونية تمكن من ربط البنك المركزي مع البنوك، ودخول إتفاقية صانعي السوق حيز التنفيذ
ديسمبر 2013	تعميق آلية قنوات تمرير السياسة النقدية	الرفع إلى ما لا يقل عن 20%، لكل بنك، لنسبة القروض المضمونة بسندات عمومية من مجموع القروض، في إطار اللجوء إلى إعادة تمويل للبنك المركزي
الهدف	الهدف	اصلاحات هيكلية / تطوير القطاع الخاص
أوت 2013	دعم النمو المتوازن مع دور ريادي للقطاع الخاص	اعتماد مجلة الاستثمارات (إحالة الإجراءات الجبائية على مجلة الأدوات).